رد دولة قطر على الاستبيان المقدم من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

بشأن العنف والحق في الغذاء

**وفقا للتعريفات الواردة في الاستبيان المذكور، فانه لا يوجد أي شكل من أشكال العنف في مختلف أنظمة الغذاء بدولة قطر، حيث أن دولة قطر تهتم بتطبيق القوانين والتشريعات بشكل كامل وتنفيذ السياسات والآليات والبرامج التي تكفل حقوق الهيئات والمؤسسات العاملين في نظام الغذاء بدولة قطر ، كما نشير أيضا في هذا الجانب إلى أن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بدولة قطر تدعم حق الجميع في الحصول على الغذاء، حيث تهدف من خلال ركائزها وبرامجها الأساسية إلى ضمان توفير الغذاء لجميع سكان دولة قطر بالجودة والسلامة المطلوبة والتكلفة المناسبة العادلة للمستهلكين والمنتجين والموردين.**

**خلال فترة الحصار على دولة قطر وأغلاق الحدود البرية في عام 2017، وكذلك مع بداية جائحة كوفيد-19، واجهت دولة قطر بعضا من الأزمات في الغذاء وتأثر جزء من الإمدادات الغذائية. وحيث أن شريكة حصاد تعتبر الذراع الاستثماري للدولة في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، ولديها دور أساسي في إدارة الأزمات وهو دعم وتوفير جميع احتياجات السوق المحلي من السلع الأساسية خلال هذه الفترات، فقد تمكنت الشركة من تخطي هذه الصعوبات بنجاح من خلال تفعيل خطة الطوارئ للتدخل السريع، والتي تتماشى مع استراتيجية شركة حصاد الاستثمارية .  
وقد عملت شركة حصاد بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة على توفير كافة  
احتياجات السوق المحلي من السلع الأساسية عن طريق شحنات جوية بشكل يومي، بالإضافة  
إلى الشحنات البحرية، بكميات تتماشى مع حاجة السوق المحلي لجميع فنات المجتمع، حيث تم التدخل السريع وتفعيل خطة الطوارئ لضمان استمرار توريد جميع المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي من عدد من البلدان الخارجية.**

**وبشأن الوضع الحالي في منطقة البحر الأسود ، نود الإفادة بأن شركة حصاد لديها القدرة على توريد جميع أنواع الحبوب والبذور الزيتية والقمح الى دولة قطر من عدة مصادر منها أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، تركيا، أستراليا، ومنطقة البحر الأسود، حيث قامت الشركة خلال السنوات الماضية بالاستحواذ على استثمارات استراتيجية عالمية في مجال الحبوب والبذور الزيتية، كما قامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مجموعة من منتج وموردي الحبوب والبذور الزيتية والقمح عالميا، وذلك لضمان توفير جميع احتياجات السوق المحلي، وعدم حدوث أي نقص.**

**أما بخصوص أمثله للقوانين في الدولة، فيوجد العديد من القوانين والقرارات الوزارية بهذا الشأن، مثل:**

* **قانون رقم (8) لسنة 1990 بشأن تنظيم مراقبة الأغذية الآدمية وتعديلاته؛**
* **قرار وزير الصحة العامة رقم (16) لسنة 1996 بتنظيم تداول المواد الغذائية الخاصة؛**
* **قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 1988 بشأن المواصفات الواجب توافرها لبعض السلع والمواد؛**
* **قانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة؛**
* **قانون رقم (4) لسنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية في قطر   
  وتعديلاته؛**
* **قانون رقم (1) لسنة 1985 في شأن الصحة الحيوانية؛**
* **قرار وزير البيئة والتغير المناخي رقم (15) لسنة 2022 بشأن تنظيم موسم صيد بعض الطيور والحيوانات البرية؛**
* **قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2006 بشأن تداول مياه الشرب المعبأة.**